اقتصاد

تهاوي الليرة السورية يفاقم أسعار الغذاء

عدنان عبد الرزاق

انعكس تهاوي سعر العملة السورية في السوق السوداء إلى نحو 3000 ليرة مقابل الدولار، على ارتفاع حاد في أسعار السلع والمنتجات تعدى 15% خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، لتتعدى تكاليف معيشة الأسرة شهرياً، 600 ألف ليرة سورية، بحسب مركز «قاسيون» في العاصمة السورية دمشق.

وتؤكد مصادر من دمشق لـ«العربي الجديد» أن الأسواق تعيش «فوضى تسعير» بواقع غياب الرقابة وعجز المستهلكين وتراجع القدرة الشرائية، بعد أن بلغ سعر كيلو البندورة «طماطم» 800 ليرة والبطاطا 700 ليرة، وتعدى سعر كيلو الخيار والبصل 1000 ليرة. ويبلغ سعر الدولار نحو 1250 ليرة في السوق الرسمية، إلا أنه غير متوفر، ما يدفع المستوردين والتجّار والمستثمرين إلى الحصول عليه من السوق السوداء. وتبيّن المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن أسعار الخضر تنافس أسعار الفواكه، إذ وصل سعر كيلو الفاصولياء إلى 2000 ليرة وزاد سعر كيلو البامية عن 1900 ليرة، في حين خرجت الفواكه واللحوم من قوائم احتياجات الأسر السورية، بعد ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة.

وخسرت العملة السورية نحو 600 ليرة مقابل الدولار الواحد خلال شهر، إذ لم يزد سعر صرف الدولار في دمشق خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عن 2400 ليرة. وهذا يعود، حسب المحلل المالي فارس عبد الله، إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق السورية، سواء من التجار الذين توقف تمويل مستوراتهم أو حتى من حكومة بشار الأسد المضطرة إلى شراء بعض السلع (قمح ومشتقات نفطية) بالدولار من الخارج، بعد توقف القوات الكردية «قسد» عن مد النظام بالنفط وبيعه القمح رغم إبرام اتفاقات سابقة.

ويضيف عبد الله لـ«العربي الجديد» أن توقف الخط الائتماني الإيراني، جاء بعد أزمة المصارف اللبنانية، لتكشف ضعف الليرة السورية التي فقدت بعد سنوات الحرب، جميع عوامل استقرارها، سواء نفاد الاحتياط النقدي أو شلل التجارة الخارجية والسياحة.

ويشير المحلل المالي من دمشق، إلى أن «حكومة الأسد تتخبط، وليست لديها أي رؤية اقتصادية سوى الجباية من السوريين المنهكين أصلاً، فترفع أسعار المشتقات النفطية والخبز، وتلوّح اليوم بزيادة أسعار التبغ والكهرباء، بعد قطع التيار 6 ساعات مقابل توصيلها ساعتين للمنازل والمنشآت في العاصمة دمشق».

ويختم عبد الله أن الوضع المعيشي للسوريين اليوم، هو الأسوأ منذ عام 2011، لأن تثبيت الأجور عند معدل 50 ألف ليرة بواقع ارتفاع الأسعار أكثر من 20 ضعفاً، أوصل نسبة الفقراء إلى أكثر من 90%، وزاد من الظواهر الغريبة عن المجتمع السوري، مثل التسول والسرقة والجريمة.

من جهته، يكتفي وزير حماية المستهلك التابع للنظام، طلال البرازي، بإلقاء مسؤولية ارتفاع الأسعار على الحصار الاقتصادي، معتبراً التجار شركاء في مواجهة التحديات والحصار والعقوبات التي تتعرض لها البلاد.

وقال البرازي، خلال تصريحات أمس الأحد، إن الواقع المعيشي صعب، معتبراً أن بلاده تتعرض لـ«الإرهاب الاقتصادي الدولي وهدفه رغيف الخبز والمادة الأساسية والطاقة»، واعداً بأن «الأمور ستعود تدريجياً إلى واقع أفضل».

ويعتبر المحلل الاقتصادي محمود حسين، أن كلام الوزير في حكومة الأسد «مكرر ولم يعد يفيد السوريين الذين يعانون الفقر والعوز»، مشيراً خلال تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن نظام الأسد الذي يعاني من الحصار ويرفع على السوريين سعر الخبز والمازوت، بنى قبل أيام متحفاً لأخ رئيس النظام، باسل الأسد، بتكاليف وصلت إلى مئات ملايين الليرات.

وحول أسباب ارتفاع أسعار المنتجات الكبير خلال الشهر الجاري، يختم حسين بأن نظام الأسد يصدّر الخضر والفواكه واللحوم للسعودية، ويقايض مع روسيا المنتجات المحلية بالنفط والسلاح و«آخر همه معيشة السوريين».

رحلات جوية بدون وجهة

قررت الحكومة الكورية الجنوبية السماح برحلات جوية دولية من دون وجهة لمدة عام واحد. وناقشت وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل وغيرهما من الوزارات ذات الصلة خطة الرحلات الجوية الدولية السياحية في المجمع الحكومي في سيول. وخلال الاجتماع، قررت الحكومة السماح بالرحلات الجوية الدولية السياحية لمدة عام واحد. وستقرر ما إذا كانت ستمدد الخطة أم لا حسب تطورات وضع فيروس كورونا المستجد. وتم تصميم هذا الإجراء لدعم صناعات الطيران والسياحة والأسواق الحرة التي تعاني من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. وستغادر الرحلات السياحية من مطار إنتشون الدولي وستعبر مجالا جويا لبلد، وستعود إلى مطار إنتشون مرة أخرى من دون توقف. وعلى عكس المسافرين العاديين، سيتم إعفاء ركاب الرحلات الجوية من دون وجهة من الفحص والعزل، بشرط اتباع إجراءات الوقاية.

(تشونغ سونغ-جون/Getty)

لقطات

بيع حصة في شركة تابعة لـ«stc السعودية»

أعلنت شركة «stc» السعودية للاتصالات، أكبر مشغل في البلاد، توقيع اتفاقية مع شركة ويسترن يونيون الدولية للتحويلات المالية، لبيع 15 بالمئة في شركة المدفوعات الرقمية التابعة لها stc pay، بقيمة 200 مليون دولار. وقالت الشركة السعودية في إفصاح للبورصة المحلية، أمس، إنه سيتم استخدام متحصلات الصفقة لتمويل رأس مال شركة «stc pay». وذكرت الشركة أنه عند إتمام الصفقة، بعد الموافقات التنظيمية، يقوم المشتري بدفع 133,3 مليون دولار للحصول على حصة 10 بالمئة. بينما يدفع المشتري 66,67 مليون دولار لاحقاً.

خفض مساعدات المانحين لأفغانستان

تواجه أفغانستان تخفيضات في التمويل وقيودا أشد صرامة على المساعدات الحيوية في مؤتمر يعقده المانحون الدوليون هذا الأسبوع.

ومن المتوقع أن يتعهد وزراء من حوالي 70 دولة ومسؤولون من منظمات العمل الإنساني في المؤتمر، الذي يعقد عبر الإنترنت في جنيف اليوم الإثنين وغدا الثلاثاء، بمليارات الدولارات لتمويل مشروعات التنمية وذلك في وقت لا تزال المحادثات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان تراوح مكانها. وقال خمسة من المشاركين في المؤتمر لرويترز إن كابول ستشهد تخفيضات في التبرعات.

70 مليار طرد في الصين

ذكرت المصلحة الوطنية للبريد أن قطاع البريد السريع في الصين تعامل مع أكثر من 70 مليار طرد حتى 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري هذا العام. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدت الطرود التي تم التعامل معها من قبل صناعة التوصيل السريع نموا شهريا متوسطا يبلغ حوالي 10 مليارات. ومن المتوقع أن يتعامل القطاع مع أكثر من 80 مليار طرد في العام الجاري، بحسب المصلحة. وفي الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، وصل حجم الأعمال في قطاع البريد بالبلاد إلى 1,63 تريليون يوان (حوالي 247,77 مليار دولار)، بزيادة 28,4 بالمائة على أساس سنوي.

قطع الرواتب... تهديد أم ابتزاز؟

مصطفى عبدالسلام

مؤخراً، خرجت علينا عدة حكومات عربية بتحذيرات لافتة مفادها أنها قد لا تكون قادرة على سداد رواتب موظفي الجهاز الإداري خلال الشهور المقبلة، وقدمت أسبابا، منها تراجع الإيرادات العامة بسبب تفشي كورونا، وتهاوي أسعار النفط، وإغلاق الاقتصاد، وتكبد الخزانة العامة خسائر فادحة، وحدوث شلل في قطاعات اقتصادية. وكان اللافت خروج هذه التصريحات عن دول ثرية ومحدودة الموارد على حد سواء.

قبل أيام، أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن الإيرادات النفطية للمملكة تراجعت إلى 410 مليارات ريال، بينما كانت توقعات الميزانية عند 513 مليار ريال العام الماضي. وحسب تصريحاته، فإن هذه الإيرادات وحدها غير كافية لتغطية حتى بند الرواتب المقدر بـ 504 مليارات ريال في ميزانية هذا العام، ناهيك عن صعوبة تمويل البنود الأخرى».

وقبل استقالته بأيام، قال رئيس الحكومة المستقيل إلياس الفخفاخ، إنّ تونس مهددة بالإفلاس وعدم القدرة على سداد رواتب موظفي القطاع العام؛ بسبب صعوبات مالية، وتداعيات جائحة كورونا، والأزمة السياسية.

وفي العراق، تحدثت الحكومة مرات عن عجز عن توفير رواتب لموظفي القطاع العام، ومنها راتب أكتوبر/ تشرين الأول، وأن البلاد تواجه كارثة مالية تجعلها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وهو ما يثير قلق ملايين الموظفين الذين يعتمدون بشكل أساس على المرتبات الحكومية في تصريف معيشتهم.

وفي الكويت ومع تهاوي إيرادات البلاد عقب تفشي كورونا، أعلنت الحكومة عدم قدرتها على الوفاء بجميع مصروفاتها من رواتب وغيرها. ويوم 19 أغسطس، خرج علينا وزير المالية الكويتي، براك الشيتان، ليعلن أن بلاده تعاني شح سيولة في دفع الرواتب، وعدم قدرتها على سداد تلك الرواتب بعد شهر أكتوبر.

ويتكرر المشهد في دول أخرى لوّحت حكوماتها بعدم قدرتها على سداد رواتب الموظفين، وهو ما أزعج ملايين الموظفين واعتبروه بأنه بمثابة تهديد من السلطة الحاكمة بقطع أرزاقها. كما اعتبرته البرلمانات بمثابة عملية ابتزاز من قبل الحكومة لمنحها موافقات سريعة بالتوسع في الاقتراض.

الحكومات اختارت الخيار السهل وهو التهديد بقطع الرواتب أو السماح لها باغتراف مليارات الدولارات من الدائنين الدوليين، لكن لم تطرح بدائل، منها ترشيد الإنفاق العام، وقف الهدر الحكومي وعمليات النهب، تجميد صفقات السلاح البالغ قيمتها مليارات الدولارات سنويا، ومكافحة الفساد، خاصة بين كبار المسؤولين، ومواجهة الجرائم المالية ومنها التهرب الضريبي وغسل الأموال وغيرها.

السودان يخفض أسعار الوقود بنسب تصل إلى 12%

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

أعلن السودان عن تخفيضات في أسعار الوقود، بنسب متفاوتة تصل إلى نحو 12%. ويأتي ذلك كأول تعديل بعد إلغاء الدعم في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينما تخشى الأوساط الاقتصادية انفلاتاً كبيراً في أسعار مختلف السلع بعد تحرير المحروقات، حيث سجل معدل التضخم بالأساس مستويات تاريخية بلغت 229,85% الشهر الماضي.

وقال وزير الطاقة والتعدين المكلف خيري عبد الرحمن، في مؤتمر صحافي بالخرطوم، مساء أول من أمس، إنه تقرر خفض لتر البنزين الحر (المستورد) بنسبة 12% إلى 106 جنيهات (1,9 دولار) مقارنة بـ120 جنيها للتر (2,17 دولار) في السابق. وأضاف عبد الرحمن أنه تقرر أيضا خفض سعر لتر السولار الحر بنسبة 7% ليصل إلى 99 جنيها للتر (1,8 دولار) بدلا من 106 جنيهات (1,9 دولار) للتر في السابق. ووفقا للوزير السوداني، ستنخفض أسعار الوقود المنتج محليا من 56 جنيها (1,01 دولار) إلى 54,7 جنيها (99 سنتا) للتر البنزين، مع الإبقاء على سعر السولار كما هو (46 جنيها للتر)، مشيرا إلى أن خفض الأسعار يرجع إلى هبوط أسعار البنزين والسولار عالميا خلال الفترة التي تم فيها الاستيراد، لسد الفجوة في الإنتاج المحلي. وأعلن عن توقف عمل مصفاة الخرطوم في الأول من ديسمبر/كانون الأول المقبل بغرض الصيانة، مما سيؤثر بصورة كبيرة على إمداد الوقود المنتج محليا خلال الفترة المقبلة. ووفقا لإحصائيات رسمية، فإن إنتاج السودان من النفط يقدر بنحو 60 ألف برميل يوميا.

وفي أغسطس/آب الماضي، أجازت الحكومة الانتقالية موازنة معدلة للعام الجاري تشمل إلغاء دعم الوقود وتحرير سعر الصرف، ودخل القرار حيز التنفيذ الشهر الماضي، لتقفز أسعار الوقود بنسبة تفوق 400%، حيث وصل سعر لتر البنزين إلى 120 جنيها مقابل 28 جنيهاً في السابق، كما ارتفع سعر لتر الغازولين من 23 جنيهاً إلى 106 جنيهات. ويتوقع محللون ارتفاع حدة التضخم والأزمات المعيشية، بعد تطبيق قرار إلغاء دعم الوقود، بينما شهد معدل التضخم زيادة قياسية على أساس سنوي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ووفق بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي، الأسبوع الماضي، فإن ارتفاع التضخم جاء بسبب زيادة أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 194,5%.

مال وناس

دواء اليمن: غش وتهريب

تفاقمت ظاهرة غش وتهريب الأدوية في الأسواق اليمنية بشكل لافت، الأمر الذي يضيف تهديداً جديداً لصحة المواطنين في ظل تفشي فيروس كورونا

صنعاء ـ **محمد راجح**

تجتاح الأدوية المهربة والمزورة الأسواق اليمنية بشكل لافت، خلال الفترة الأخيرة، إذ باتت تجارة الدواء منفلتة بشكل كبير مع ارتفاع أسعارها منذ انتشار فيروس كورونا بصورة تفوق قدرات المواطنين. ويأتي ذلك في الوقت الذي يتفشى فيه فيروس كورونا ويهدّد بمزيد من الإصابات ومواصلة حصد الأرواح. وتسبب الحصار والانقسام وغياب التنسيق والتكامل بين الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والجهات المختلفة ذات العلاقة مثل الجمارك والإدارات المختصة بوزارة الصحة والجهات الأمنية، في عدم القدرة على ضبط ومكافحة الأدوية المهربة والمغشوشة والتي تشكل ما نسبته 60% من حجم الأدوية المعروضة في سوق الدواء، حسب تقارير غير رسمية.

وتكشف بيانات رسمية اطلعت عليها «العربي الجديد»، عن تداول أكثر من 400 نوع من الأدوية المهربة والمقلدة في الأسواق اليمنية، إضافة إلى 200 نوع من الأدوية التي تدخل البلاد بطرق غير مشروعة.

وساهمت الحرب في تضخم فاتورة استيراد الأدوية في اليمن والتي تصل إلى ما يقارب 100 مليار ريال سنوياً (الدولار = نحو 830 ريالاً في السوق السوداء)، تمثل الصناعة المحلية منها 20%، ما كبد خزينة الدولة خسائر باهظة لصالح تجار ومهربين ومزورين تعج بهم أسواق الدواء في البلاد.

ويكشف تقرير صادر عن الهيئة العليا للأدوية الخاضعة لسيطرة الحوثيين عن اختفاء نحو 240 صنفاً معظمها علامات تجارية معروفة، 50% منها خضعت لاستنساخ تجاري من قبل الفئات المستحدثة في تهريب وتقليد الأدوية، ونفاد 362 اسماً تجارياً من مخازن وزارة الصحة العامة والسكان في صنعاء والسوق التجارية.

معظم هذه الأصناف تحتاج لظروف خاصة جداً للنقل كالتبريد وسرعة التوصيل التي لا تتسنى إلا عبر مطار صنعاء، ومنها أدوية مشتقات الدم والأدوية الهرمونية والمناعية والإمصال ومخثرات الدم وأدوية الإنعاش والتخدير وبعض المحاليل المخبرية والتشخيصية.

ويؤكد عضو الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية، فائز سنان، أن هناك انتشاراً وإغراقاً كبيراً للأسواق اليمنية بالأدوية المهربة والمغشوشة يرافقها استغلال كبير لحاجة الناس في اليمن، كما حدث في أزمة كورونا الأخيرة، لذا يرى أن تعمل الأجهزة المعنية على الحد من هذه التصرفات التي تفاقم انهيار الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ويقول سنان لـ«العربي الجديد»، إن القيود المفروضة على المطارات والموانئ منذ ما يزيد على خمسة أعوام أثرت على مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية في اليمن وأبرزها عدم تكوين مخزون كاف من الدواء، وكذا عرقلت كثير من المكونات الصناعية ومدخلات الإنتاج التي تحتاجها شركات الأدوية الوطنية التي تكافح للبقاء بهدف تغطية احتياجات السوق المحلي من بعض الأصناف الدوائية.

وتقدر نسبة تغطية المنتجات الدوائية المصنعة محلياً نحو 18% من احتياجات السوق الدوائية في اليمن، بينما ينتج القطاع الخاص 200 صنف من الأدوية، إلى جانب إنتاج الأدوية المنقذة للحياة ذات الصلة بالأمراض المزمنة، وفق تقارير رسمية. في السياق، شهدت العاصمة المؤقتة المفترضة للحكومة اليمنية عدن، في الأسبوع قبل الماضي، توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الفني المشترك بين الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، بهدف تعزيز مجالات التعاون الفني والرقابي المشترك، ورفع مستوى التنسيق والتعاون بين الهيئتين منها التعاون في مجال الفحص والاختبار والبحوث والتطوير وقواعد البيانات والمعلومات، بما يحقق خدمة حماية وسلامة المستهلك وتعزيز الاقتصاد الوطني. وشملت المذكرة نقاطاً عديدة لضبط الاختلالات الراهنة في سوق الدواء اليمني، والعمل على تبادل المعلومات والمطبوعات والمراجع والمواصفات القياسية الوطنية والإقليمية والخليجية والدولية، وتبادل الخبرات والبرامج المشتركة التي تخدم مجال العمل الفني.

وأدت الحرب التي دخلت عامها السادس في اليمن إلى سيطرة التحالف على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، وفرض إجراءات تفتيش صارمة على دخول البضائع والسلع والمواد الخام الصناعية إلى البلاد، بينما تم تقويض السلطات الحكومية في الداخل، وهو ما خلق اقتصاداً وأسواقاً تجارية موازية ونمو فئات تجارية جديدة أفرزتها

> اختلال المنظومة القانونية وغياب الرقابة وراء تنامي الظاهرة

الحرب وانخفاض الإنتاج الصناعي الوطني. وساهم ذلك في فتح باب واسع للتهريب والتقليد والغش التجاري، حيث تضررت أكثر من 700 سلعة وعلامة تجارية من تنامي ظاهرة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للسلع والمنتجات، سواء المستوردة أو المصنعة محلياً.

يرى العامل في مجال الدواء، نجيب الحميري، أن وضعية سوق الدواء في اليمن ليست وليدة الحرب الراهنة، بل هي وضعية مختلة من قبل الحرب، موضحاً أن تهريب وتزوير الأدوية أصبحا يشكلان كارثة صحية واقتصادية على حياة المواطن اليمني، وخطرا كبيرا يضر بالأسواق المحلية.

ويتطرق إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص، تتعلق بالأدوية وكيف كان أحد المنافذ التي تسلل إليها تجار الحرب في اليمن بدر أموالاً طائلة تجنيها بعض الفئات التجارية، والتي لا تقل أهمية عن السوق السوداء للوقود والعملة والكهرباء، في ظل تحول تهريب الأدوية إلى ظاهرة تؤثر بشكل كبير على المستهلك وصحته.

ويشير الحميري لـ«العربي الجديد» إلى أن الحرب نمت عديد الظواهر السلبية مثل تهريب وتقليد وغش الأدوية، والتي استغلت انهيار المنظومة الاقتصادية بسبب الانقسام الراهن، إذ أصبحت هذه الظواهر السلبية تشمل سلعاً ترتبط بحياة الناس مثل الأدوية، وهذا سم قاتل على المستهلك وعدم وعيه من جهة، وضعف القوة الشرائية من جهة أخرى أخل بنسق المنافسة غير الشريفة في السوق المحلية اليمنية. ويشكو مسؤولو شركات أدوية ومستوردون من ممارسات غير قانونية بحقهم من قبل مختلف أطراف الحرب في اليمن والجهات والمؤسسات الرسمية الخاصة بالأدوية والمستلزمات الطبية، مثل التأخير في المنافذ الجمركية والإجراءات المعقدة بمنح الموافقات للأصناف الدوائية، والتي تكبدهم خسائر فادحة.

وتبرز دراسة رسمية للاتحاد العام للغرف التجارية، اطلعت عليها «العربي الجديد»، تناميا مخيفا لظاهرة الغش التجاري في اليمن، إذ تسيطر السلع المغشوشة والمقلدة والمهربة على النسبة الأكبر من حجم السوق اليمنية، مع توقع بطغيان هذه السلع على الأسواق، في ظل ما الحقة فيروس كورونا من تداعيات على مختلف المستويات التجارية والاقتصادية والخدمية والمعيشية والاجتماعية. التصدي لهذه الظاهرة المتفشية في بلد بوضعية اليمن يتطلب، وفق المستشار القانوني حسن القيان، تكثيف برامج التوعية الشاملة من خلال الورش والندوات، وتنظيم برامج تدريبية تستهدف الموظفين المعنيين في الأجهزة الحكومية، وكذلك السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة التجارية والاستئناف ومكتب النائب العام ونقابات الصناعة والتجارة، إضافة إلى مأموري الضبط القضائي والرقابة والتفتيش في الجهات الوزارية المعنية.

ويتحدث القيان لـ«العربي الجديد» عن مجموعة من العوامل التي كان لها دور في تنامي هذه الظاهرة، أهمها اختلال المنظومة القانونية وتوسع الفجوة التشريعية وغياب القوانين المنظمة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار وتدني الوعي لدى المستهلكين نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، وما رافق ذلك من زيادة الإقبال على السلع المقلدة والمهربة لتدني أسعارها.

ويعتبر المستشار القانوني أن ظاهرة الغش والتهريب مزمنة في اليمن على كل المستويات، ليس فقط في الأدوية والمستلزمات الطبية، بل في مختلف السلع والخدمات.

ارتفاع أسعار الأدوية يزيد معاناة المواطنين (محمد حويس/فرانس برس)

تحذيرات من مجاعة

تواصلت التحذيرات من حدوث مجاعة في اليمن وسط تصاعد الصراع الدائر في البلاد. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، من أن اليمن «يواجه الآن خطرا وشيكا لاسوا مجاعة يشاهدها العالم في عقود». وأعرب عن تخوفه من مغبة اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب، يأتي تحذير غوتيريس في الوقت الذي تهدد فيه الولايات المتحدة بوضع جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران في القائمة السوداء في إطار حملة «الضغوط القصوى» على طهران.

اسواق

الاحتلال الإسرائيلي يعرقل صادرات غزة

تضررت الشركات التي كانت تصدر منتجاتها من غزة إلى الخارج بشكل كبير أثر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ 14 عاماً، والشروط التعجيزية التي فرضها الاحتلال على المنتجين

غزة ـ **محمد السوافيري**

توقفت ورشة الفلسطيني نهاد سعدي عن تصدير الأثاث والخشبيات إلى الخارج منذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2006، وبقيت الورشة تعمل بالحد الأدنى للسوق المحلية حتى استغنت عن كثير من العمال وباتت تعمل بأعداد أقل بكثير منذ ذي قبل. وتضررت القطاعات التي كانت تصدر منتجاتها للخارج بشكل كبير إثر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ 14 عاماً، وبقيت بعضها تصدر منتجاتها بنسبة قليلة جداً مقارنة بتلك التي كان يصدرونها قبل فرض الحصار.

ويؤكّد سعدي لـ«العربي الجديد» أنّ ورشته كان من ضمن 50 ورشة للأخشاب والموبيليا كانت تصدر للخارج بشكل شبه يومي قبل فرض الحصار عام 2006، إلا أنّها منعت نهائياً من التصدير إلى حتى ما قبل نحو عامين. ويوضح أنّه مع إعادة فتح باب التصدير للورش وضع الاحتلال شروطاً تعجيزية وأصبحت تكاليف التصدير أعلى، فاضطرت معظم الورش إلى وقف التصدير من طرفها وبقيت ورشة أو اثنتان تصدّر كميات قليلة للغاية. يقول سعدي إنّ ما يمكن أن يسمح لورشة أو اثنتين تصديره هو فقط حمولتان من المنتجات في شهرين فقط، وهذا لا يسمى تصديراً. وتتميز منتجات قطاع غزة، سواء من الأثاث المنزلي والموبيليات والملابس والخضروات، بالجودة العالية، والتي كانت قبل فرض الحصار تشكل بضائع أساسية في الأسواق الأوروبية والعربية وتنافس غيرها في الجودة والسعر.

ويبين الخبير الاقتصادي، أسامة نوفل، لـ«العربي الجديد»، أنّ قطاعات محدودة في قطاع غزة هي التي تصدّر للخارج وبكميات محدودة، لافتاً إلى أنّ الحصار أثر بشكل كبير على العمليات الإنتاجية للمصانع والورش مما جعل عملية التصدير أمراً مرهقاً لأصحاب الأعمال. ويشير إلى أنّ وضع الاحتلال اشتراطات مختلفة لطرق ومعاملات التصدير يضع عوائق كبيرة أمام التجار وأصحاب المهن المختلفة المهتمة بالتصدير ويجعل من التصدير أمراً شبه مستحيل أمامهم ويفضلون اللجوء للأسواق المحلية لترويج منتجاتهم.

ويتعمد الاحتلال الإسرائيلي منع وتقنين التصدير من قطاع غزة للخارج لتبقى أسواق القطاع استهلاكية فقط، ومرتبة بشكل وثيق بالاقتصاد الإسرائيلي، في حين لا يجد أصحاب الأعمال والصنّاعات في القطاع منفذاً حراً للتصدير إلا عبر البوابة الإسرائيلية المتمثلة في معبر كرم أبو سالم الحدودي جنوب قطاع غزة.

ووقّعت السلطة الفلسطينية مع إسرائيل عام 2005 اتفاقية تسمح بتصدير تدريجي للسلع والبضائع من القطاع إلى أسواق الضفة وإسرائيل بمعدل 400 شاحنة يومياً، إلا أنّ الأخيرة لم تسمح خلال عامي 2005 و2006 إلا تصدير 80 إلى 100 شاحنة يومياً من القطاعات المختلفة، قبل أن تفرض حصاراً شاملاً على القطاع منذ فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية.

ويشير الناطق باسم وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، عبد الفتاح أبو موسى، إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الكبرى أمام تصدير منتجات قطاع غزة للخارج، موضحاً أنّ الاحتلال يشدد حصاره على معابر ومنافذ قطاع غزة بما فيها منعه للعديد من القطاعات التصدير لأسواق الضفة الغربية والخارج كما كان الحال قبل عام 2006.

ويسمح الاحتلال للتصدير في قطاع غزة هذه الأيام بما لا يتجاوز نسبته 1% من مختلف القطاع، وذلك يتم وفق شروط تعجيزية مرهقة لأصحاب الصناعات.

منتجات القطاع للتصدير بالجودة العالمة (عماد الحكيم/ أبو رياش)

تقرير

هبوط قياسي لإنفاق الكويتيين على السفر

الكويت ـ **احمد الزعبي**

مع استمرار تداعيات جائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية الكويتية، تلقى قطاع السياحة والسفر القدر الأكبر من الخسائر الاقتصادية، إذ أكد تقرير الاقتصادية أن إنفاق المواطنين الكويتيين على السفر سجل انخفاضا تاريخيا بعد تراجعه بنسبة 80% منذ بداية العام حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وذكر التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» أن الانخفاض غير المسبوق في حجم الإنفاق من جانب المواطنين تم تسجيله في الفترة من مطلع عام 2020 وحتى شهر أكتوبر الماضي، بسبب تشديد القيود على الطيران والإجراءات الاحترازية التي أقرتها الدول الأوروبية، بالإضافة إلى استمرار العمل بقرار حظر استقبال العمالة الوافدة من قائمة الدول الـ 34 الممنوعة. وأكد التقرير أن إجمالي خسائر قطاع السياحة والسفر يقترب من 1,5 مليار دولار خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني من العام الجاري وحتى شهر أكتوبر الفائت، حيث أشار إلى أن هناك ما يقرب من 116 شركة تعمل في القطاع أغلقت أبوابها بشكل نهائي. كما أوضح أن إجمالي الشركات التي تعمل في قطاع السياحة والسفر يبلغ 311 شركة، غالبيتها تعاني بسبب قرارات السلطات الكويتية التي تشدد من إجراءاتها الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا.

وفي السياق، قال مصدر من اتحاد مكاتب السياحة والسفر في الكويت لـ«العربي الجديد» إن أوضاع شركات السياحة والسفر أصبحت في غاية الصعوبة بسبب القرارات الحكومية التي أضرت بقطاع السياحة. وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن الضرر الذي لحق بقطاع السياحة لم يقتصر على تسهيل حركة السفر للمواطنين والوافدين فقط، ولكنّ هناك ضررا كبيرا طاول الفنادق والمنتجعات الكويتية التي تكبدت خسائر غير مسبوقة حيث بلغت نسبة الإشغال 6% فقط.

ودعا المصدر الحكومة الكويتية إلى إعادة النظر في قراراتها المتعلقة بتشديد الإجراءات الاحترازية، والنظر في المقترحات التي تقدمت بها الشركات السياحة بشأن إلغاء قرار منع استقبال الوافدين وتسهيل إجراءات سفر المواطنين وإعادة استقبالهم عند عودتهم إلى البلاد مرة أخرى.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، علي الموسى، إن قطاع السياحة والسفر كان من بين أكبر المتضررين من جائحة كورونا، خلال الأشهر الماضية، مشيرا إلى أن عدم النظر إلى القطاع بعين بالاقتصاد بشكل عام وعلى بيئة العمل الاستثماري بشكل خاص. وأضاف الموسى خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن دول العالم قامت بتقديم مبادرات لتقوية ومساعدة كافة القطاعات الاقتصادية، خصوصا قطاع السياحة والسفر، الذي يكتسب أهمية كبيرة نظرا لارتباطه برفاهية المواطنين الذين عانوا من أوقات صعبة خلال فترة بقائهم في المنزل التزاما بالقرارات الحكومية في مواجهة تفشي فيروس كورونا.

وقررت الحكومة في وقت سابق استئناف حركة الطيران مع إلزام المواطنين والمقيمين الراغبين في السفر بإجراء فحص كورونا «بي سي آر» قبل المغادرة إلى الدول الأوروبية التي تزورها الغالبية من المواطنين الكويتيين. بدوره، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، محمد الهاجري، إن جميع دول العالم استوعبت الدرس من جائحة كورونا وقامت بتسهيل إجراءات السفر، كما أنها تدرس تطبيق «نظام الاختبارين» الذي يتضمن إجراء اختبار كورونا عند الوصول إلى المطار ثم اختبار آخر بعد 3 أيام من الوصول، وفي حال ظهور سلبية الاختبار الثاني يتم الإعفاء من استكمال فترة الحجر الصحي.

كما دعا الهاجري خلال اتصال هاتفي مع مراسل «العربي الجديد» في الكويت، الحكومة إلى الاستفادة أيضا من تجارب الدول الخليجية مثل قطر والإمارات التي توسع إجراء المسحات في المطارات، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن قرار وقف استقبال الوافدين ونظام الترانزيت استفادت منه دول أخرى مثل تركيا والإمارات والبحرين، حيث زادت نسبة الإشغال في فنادق تلك الدول بصورة كبيرة. وأكد أن استمرار خسائر قطاع السياحة والسفر يعني زيادة معاناة الاقتصاد الكويتي فضلا عن تفاقم معدلات البطالة وخسائر أكبر للشركات، بالإضافة إلى انهيار مئات الشركات نتيجة تراكم الديون على أصحاب الأعمال.

مقابلة

أجراها **طارق الشال**

أكد رئيس مؤسسة عراق المستقبل للدراسات والاستشارات الاقتصادية (مستقلة)، منار العبيدي، في مقابلة مع «العربي الجديد»، أنه في حال استمرت الحكومة العراقية بنفس معدلات الصرف الشهرية البالغة 7 مليارات دولار

منار العبيدي

العراق لن يكون قادراً على دفع الرواتب في 2021

ارتفاع أعداد الموظفين إلى أكثر من 5 ملايين شخص

■ إلى أي مدى وصلت الأزمة الاقتصادية والمالية في العراق؟

الأزمة العراقية ليست وليدة اللحظة، بل نتاج تراكمات حدثت منذ تغير النظام في 2003 إلى يومنا هذا، والسبب الرئيسي كان التحول غير المدروس من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي المفتوح، مما أدى إلى هدر الكثير من الأموال. كما أدى إلى تضخم المصروفات التشغيلية من خلال هيكلية إدارية غير صحيحة كزيادة أعداد الموظفين وزيادة سلم الرواتب لموظفي القطاع العام، بالإضافة إلى زيادة مجموعة الحوافز، فكما نرى ارتفعت أعداد الموظفين من 900 ألف موظف في 2003 إلى أكثر من 5 ملايين موظف في القطاع العام خلال 2018، مع ارتفاع الرواتب من 300 دولار للفرد شهرياً لتصل إلى أكثر من 800 دولار. ومع عدم وجود المشاريع والبيئة الصالحة لاستيعاب هذا الكم الهائل من موظفي القطاع العام، كان من الطبيعي أن يتزايد الاعتماد على تغطية المصاريف الكبيرة برفع الإنتاج اليومي للعراق، ليصل إلى أكثر من 4 ملايين برميل. وبلغ متوسط سعر النفط خلال عام 2019 نحو 60 دولارا للبرميل، مما ساهم نوعا ما في تغطية هذه المصاريف التشغيلية. وبعد أن شهدت أسعار النفط تراجعا حادا بفعل أزمة كورونا تكشفت مساوئ الاقتصاد العراقي بشكل كامل.

■ البعض يرى أن سيطرة الإيرانيين على الأسواق والقطاعات المهمة في مفاصل اقتصاد البلاد، يعد أحد أبرز أسباب الأزمة، ما رأيك؟

بالطبع وجود الإيرانيين أدى بشكل كبير إلى عدم دفع القطاع الصناعي والزراعي، إذ حاولت الجهات الإيرانية وكثير من الدول المجاورة المستفيدة من تصدير منتجاتها إلى العراق بشتى السبل إيقاف نمو هذين القطاعين، حيث يؤدي أي نمو فيهما إلى تقليص الاعتماد على الصادرات الإيرانية أو التركية، والتي تتراوح نسبتها ما بين 40% إلى 50% من إجمالي واردات العراق.

■ هل يمكن أن تقود الأزمة المالية الحالية إلى توقف الحكومة عن صرف الرواتب لموظفي الدولة؟

منذ ستة أشهر والعراق يقترض الرواتب، مما يدل على أن هناك عجزًا كبيرا في إمكانية توفير الرواتب. وفي حال استمرت الدولة على نفس معدلات الصرف الشهرية البالغة 7 مليارات دولار مع استمرار إيرادات النفط على نفس المعدلات الحالية (نحو 3 مليارات دولار) والتي من الواضح أنها لن ترتفع خلال عام 2021 حسب أستقراءات سوق النفط، فإن العراق مع بداية العام القادم سيكون أمام مشكلة كبيرة تتمثل في عدم قدرته على توفير تمويل لدفع رواتب الموظفين. فالاستدانة الحالية تتم عن طريق الاقتراض الداخلي، خاصة من البنك المركزي العراقي، الذي تراجعت احتياطاته للعملة المحلية من 58 تريليون دينار (الدولار = نحو 1190 دينار) إلى حدود 32 تريليون دينار، بعد أن تم سحب نحو 26 تريليون دينار كقروض من البنك المركزي. ونظرا لأن البنك المركزي لا يحتفظ بنحو 17 تريليون دينار كحد أدنى لا يمكن التصرف فيه، فلن يتبقى لدى البنك المركزي سوى 15 تريليون دينار يمكن أن يقرضها للحكومة، لذلك لا أتوقع أن البنك المركزي سيكون قادرا مع بداية العام الجديد على إعطاء قرض آخر للدولة.

■ هل لدى حكومة مصطفى الكاظمي قدرة على احتواء الأزمة وإجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية؟

رغم كثرة الوعود التي طرحت كـ«الورقة البيضاء» الإصلاحية، ووزارة المالية، إلا أن الخطوات الفعلية لم تكن بالحجم المطلوب، وبالتالي لا أتوقع أنها ستكون قادرة على الخروج بإصلاحات من شأنها أن تنهض بواقع الاقتصاد العراقي. فلا يوجد محاولات لتعظيم الإيرادات غير النفطية أو إعادة هيكلة للوزارات أو إعادة تنظيم الهيكل الإداري للحكومة العراقية أو إعادة هيكلة سلم الرواتب.

■ الكثير يستغرب لجوء العراق إلى الاقتراض الخارجي رغم امتلاكه ثروات نفطية ضخمة، فما تعليقك؟

العراق لم يستغل الموارد الموجودة مثل الغاز والمعادن والفوسفات وغيرها، بالإضافة إلى أنه لم يقم أيضا باستغلال الأراضي الزراعية الكبيرة، كذلك الموارد المائية المتوفرة من خلال نهر دجلة والفرات لم يستفد بها عبر بناء السدود، وبالتالي كانت النتيجة حتمية، وهي سوء إدارة البلد لأكثر من 17 سنة بالرغم من امتلاكه لكل هذه الخيرات. ومن هنا ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي حيث بلغ حجم الدين العام نحو 120 مليار دولار صاحبه انخفاض في الناتج المحلي بحدود 200 مليار دولار، فأصبح تقريبا معدل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي يمثل 80%، وهذه النسبة المرتفعة تثير شكوك كثير من الدائنين في قدرة العراق على تسديد مديونياته.

أخبار

كوريا الجنوبية تفرض قيوداً على المطاعم

قال وزير الصحة في كوريا الجنوبية، بارك نيونج-هو، أمس، إن العاصمة سيول والمناطق المحيطة بها ستعمل على إغلاق الحانات والأندية الليلية والحد من التجمعات الدينية، إلى جانب فرض قيود على تقديم الخدمة في المطاعم، في محاولة لاحتواء موجة ثالثة لحالات العدوى بفيروس كورونا. وسجلت الوكالة الكورية لمكافحة الأمراض والوقاية منها 330 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا حتى منتصف ليل السبت نزولا من 386 حالة سجلت في اليوم السابق، لكنه يعتبر خامس يوم تتخطى فيه الحالات حاجز 300 حالة جديدة. وقال وزير الصحة الكوري الجنوبي في مؤتمر صحافي: «الموجة الثالثة من تفشي مرض كوفيد-19 آخذة في التأرجح على نحو متزايد، الوضع خطير للغاية». وتابع أن انتشار المرض على مستوى البلاد يأتي مدفوعا ببؤر التفشي في مدينة سيول المكتظة بالسكان، حيث يوجد نحو نصف سكان البلاد الذين يبلغ عددهم 52 مليون نسمة. وبدءا من يوم الثلاثاء، سيطلب من المقاهي الكبيرة في منطقة سيول تقديم خدماتها فقط للزبائن خارج المقاهي أو من خلال توصيل الطلبات.

3 دول تعتزم شراء الشعير العراقي

نقلت صحيفة الصباح أمس الأحد، عن وزير الزراعة العراقي، محمد الخفاجي، قوله إن إيران والسعودية وتركيا أبدت اهتماما بشراء الشعير المحلي في مزاد. وأوردت الصحيفة عن الوزير قوله: «الوزارة ستسدد مستحقات المزارعين لمحصول الشعير من خلال إيرادات بيع وتصدير المحصول بالمزايدة العلنية خلال هذا الأسبوع وبمقدار 700 ألف طن». كانت وزارة الزراعة أعلنت في سبتمبر/ أيلول الماضي أنها تتطلع إلى تصدير فائض محصول الشعير والبالغ حوالي 700 ألف طن. تشير تصريحات الخفاجي إلى أن البيع سيجري من خلال عملية

تنافسية. وقال: «إيران والسعودية وتركيا قدمت طلبات لشراء محصول الشعير العراقي، وستدخل المزايدة التي سترسو على الدولة التي تقدم أسعارا أعلى من غيرها». وتابع أن عدة شركات سعودية أبدت رغبتها في إقامة مشاريع لتربية الأبقار في محافظات المثنى والأنبار والنجف. لكن وزارة الموارد المائية أوضحت عدم قدرتها على توفير مياه مستدامة لمدة 50 عاما في تلك المناطق مما حدا الشركات إلى الانسحاب.

احتجاجات على ميزانية 2021 في غواتيمالا

نظم آلاف أول من أمس، أكبر احتجاج حتى الآن ضد رئيس غواتيمالا، اليخاندرو جياماتي، حيث أضرم البعض النار في مبنى الكونغرس بسبب الغضب من التخفيضات في ميزانية 2021 في الوقت الذي تشهد فيه البلاد صعوبات متتالية. وطالب المحتجون الذين كانوا يلوحون بعلم غواتيمالا ولافتات تطالب باستقالة الرئيس بأن يستخدم جياماتي حق النقض (الفيتو) ضد الميزانية التي وافق عليها أعضاء البرلمان فجر الأربعاء الماضي، حتى في الوقت الذي كان فيه إعصار أيوتا يغرق مناطق من غواتيمالا التي ما زالت تصارع آثار دمار عاصفة سابقة. وزادت الميزانية الدين العام مع خفض تمويل الرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان ونظام العدالة، مما أثار غضب الناس في عام تواجه فيه البلاد أزمة اقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا.

تقرير

على الرغم من أن إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن ربما تقوم بتأجيل اتفاقية الشراكة التجارية مع بريطانيا، لكن خبراء يرون أن الترتيبات التجارية بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية أكبر، كما أن قوة العلاقات بين لندن وواشنطن ستتواصل

هزيمة ترامب تربك خطط جونسون

بايدن يفضل شراكة تجارية مع أوروبا على حساب بريطانيا

لندن ـ **العربي الجديد**

ربما تكون خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانتخابات الرئاسية في أميركا ضربة للشراكة التجارية الضخمة التي كانت تعول عليها الحكومة البريطانية ضمن ترتيبات الفضاء التجاري بعد نهاية الفترة الانتقالية لبريكست التي تعني نهاية التعامل بين الطرفين، وفقاً لقوانين وإجراءات الفضاء التجاري الأوروبي المفتوح بين دوله الـ 28. وكانت حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي تربطه علاقة صداقة مع الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، تخطط لإبرام اتفاقية شراكة تجارية واسعة وسريعة مع الولايات المتحدة في الربيع المقبل، وفقاً للتصريحات الصادرة عن وزارة التجارة البريطانية. ولكن يبدو أن إدارة جو بايدن ربما ستؤجل اتفاق الشراكة البريطانية وستمنح أولوية لترتيب علاقاتها التجارية مع كتلة الاتحاد الأوروبي، وفقاً للتصريحات التي أدلى بها بايدن خلال حملته الانتخابية والتي قال فيها بوضوح إنه في حال إقرار الحكومة البريطانية قانوناً يخالف مشروع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الحواجز الجمركية ما بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، فإن إدارته لن توقع اتفاق تجارة مع لندن.

ووفق خبراء ومسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن العلاقات الاستراتيجية بين لندن وواشنطن ستحافظ على قوتها بغض النظر عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك بغض النظر عمن يحكم الولايات المتحدة في وقت يشهد فيه العالم تحديات كبيرة على صعيد الاقتصاد والتجارة ومواجهة النفوذ الجيوسياسي الصيني المتزايد في العالم.

في هذا الشأن قال المسؤول الديمقراطي القريب من جو بايدن، كريس كوونس، إن بريطانيا ستبقى حليفاً مهماً للولايات المتحدة بغض النظر عن موقعها في الاتحاد الأوروبي. ونفى كوونس في تصريحات نقلتها صحيفة «ديلي إكسبريس» البريطانية المزاعم التي ذكرت أن الحزب الديمقراطي ينظر لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على أنه نسخة بريطانية من ترامب. من جانبه يرى كبير خبراء الاقتصاد بمؤسسة «أو كسفورد إيكونومكس»، أندرو غوود وين، أن فوز بايدن لن يغير كثيراً في استراتيجية التجارة البريطانية. ويقول في هذا الصدد إن «الخلافات الرئيسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن معايير المنتجات الزراعية ستظل قائمة سواء فاز بايدن أو ترامب، إن اتفاقية الشراكة تخضع لمناقشة الكونغرس وإجازته».

وبحسب الخبير غوود وين فإن أمام بريطانيا خيارات أخرى في التعامل التجاري مع أميركا إلى حين التوصل إلى حل خلاف المنتجات الزراعية، وهي أن تظل العلاقات التجارية بين البلدين في فترة ما بعد بريكست على ما كانت عليه قبل خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي أو التعامل بالتعرفة الجمركية ومعايير التجارة وفقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية.

لكن الاقتصادي غوود وين يرى أن توصل بريطانيا لترتيبات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي سيكون أفضل لبريطانيا من اتفاقية الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة. ويمثل حجم التجارة المشتركة بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي نحو 43% من إجمالي التجارة البريطانية، مقارنة مع السوق الأميركية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد أوروبا، إذ يقدر حجم التجارة البريطانية بنحو 132,3 مليار جنيه إسترليني حسب بيانات البرلمان.

وتحل بريطانيا في المرتبة السابعة من حيث ترتيب شركاء الولايات المتحدة، كما يميل الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة. ولكن خبراء يرون أن الشراكة التجارية لبريطانيا مع الولايات المتحدة ستمنحها قوة مالية من حيث إن الحضور الكثيف للمصارف التجارية الأميركية في بريطانيا سيضع ضغوطاً على دول الاتحاد الأوروبي، وربما يجبرها على المرونة في التعامل مع المؤسسات المالية التي تقع في المركز المالي بلندن. كذلك يشيرون إلى أن صفقة الشراكة التجارية مع أميركا ستمكن لندن من توقيع اتفاقات سهلة مع اقتصادات كبرى في آسيا مثل الهند.

ويدور الخلاف بشأن موضوع اتفاقية الشراكة التجارية التي عرضتها الولايات المتحدة على بريطانيا وتنص على خفض التعرفة الجمركية لبضائع وخدمات كلا البلدين، حول نقطتين هما، تخوف الحكومة البريطانية ذات الاقتصاد الصغير الذي يقدر بنحو 3 تريليونات دولار، مقارنة بحجم الاقتصاد الأميركي المقدر بأكثر من 20 تريليون دولار، من هيمنة الشركات الأميركية الضخمة على السوق البريطاني، خاصة في مجال المنتجات الزراعية. أما نقطة الخلاف الثانية فتدور حول توحيد المعايير والتشريعات التجارية، فإن الولايات المتحدة تطالب بريطانيا باعتماد معاييرها وتشريعاتها التجارية، وهو ما ترفضه بريطانيا.

يذكر أن بريطانيا وقعت حتى الآن اتفاقات تجارية ضمن مشروع «الفضاء التجاري الجديد» لما بعد فترة بريكست مع كل من اليابان وكندا، وتتجه بريطانيا لتوقيع اتفاقات مماثلة مع الاقتصادات الكبرى التي لديها اتفاقات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي شبيه بالاتفاق مع كندا.

كذلك وضعت بريطانيا مشروعاً للتعرفة التجارية مع الاقتصادات الصغرى في أفريقيا وآسيا. وقالت وزيرة التجارة البريطانية ليز تروس، يوم الخميس الماضي، إن بلادها لا تضع كل آمالها على صفقة الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة وتسعى لإبرام صفقات تجارية مع دول أخرى.

نتيجة الانتخابات قطعت الطريق أمام دفء العلاقات بين جونسون وترامب (Getty)

لندن كانت تعول على اتفاق تجاري سريع وضخم مع ترامب

جولة جديدة من المفاوضات

من المقرر أن تتواصل المفاوضات حول ما تبقى من عقبات على ترتيبات التجارة بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد بريكست، عن بعد، اعتباراً من اليوم الاثنين، لكن مسؤولي الاتحاد الأوروبي يطالبون جونسون بلعب دور فاعل في التفاوض لحل النقاط العالقة التي عطّلت العملية على مدى شهور. وأعرب دبلوماسي أوروبي عن قلقه من أن الفجوة بين الطرفين «لا تتقلّص إلا ببطء»، مشيراً إلى احتمال نفاد الوقت قبل إمكان المصادقة على اتفاق بحلول نهاية العام.

رؤية

منطقة آسيا التجارية في مواجهة أميركا

عبد الحافظ الصاوي

قبل أيام، وقّعت 15 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أكبر اتفاق للتجارة الحرة على مستوى العالم، يشمل ثلث الاقتصاد العالمي ويبلغ حجمها نحو 26,2 تريليون دولار. هذا التجمع الاقتصادي الذي أعلن عنه بين الصين وتجمع الآسيان، بالإضافة إلى أربع دول أخرى هي اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، يأتي في إطار سعي هذه الدول لتحسين مناخ التجارة والاقتصاد فيما بينها، وإيجاد مخرج من موجة حماية التجارة التي قادها دونالد ترامب مع مجيئه للسلطة في يناير 2017. ويتوقع أن تنضم دول أخرى لهذا التجمع، كما حدث مع بنك آسيا للتنمية الأساسية في عام 2015. إلا أن بعض القراءات تذهب بعيداً، وكأن هذا التجمع صنع خصيصًا لمواجهة أميركا، في حين أن المصالح الاقتصادية للدول تصاغ بعيدًا عن هذه القراءات العاطفية. فلا يعني أن هذه الدول سوف تناصب أميركا العداء، أو أنها سوف تقطع علاقاتها الاقتصادية والتجارية بأميركا، وبخاصة أن كل هذه الدول بلا استثناء أعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما أن الصين لا يمكنها بهذا التجمع، أن تستغني عن تجارتها مع أميركا والتي تتجاوز قرابة 600 مليار دولار سنويًا، أو تغلق ملف باقي علاقاتها الاقتصادية مع أميركا، ولكن الأمور تسير في تخفيف مخاطر العلاقات في جهة، من خلال فتح بوابات أخرى، أو ما يعرف في أدبيات التجارة العالمية بعدم تركز التجارة. ومثل هذه التجمعات تقوم على أساس مصالح منتقاة، وليس بالضرورة أن تكون هناك تسوية لكافة المشكلات الاقتصادية القائمة بين البلدان الأعضاء، فثمة قضية كبرى بين الصين واليابان تتعلق بشبكات المعلومات التي تعتمد على أجهزة شركة هواوي الصينية، لما وجد من مخاطر، عبر التكنولوجيا المصاحبة لهذه الشبكات، من نقل المعلومات الخاصة بنحو 1.5 مليون متقاعد ياباني، وكذلك الأمر في أوروبا. قضية شديدة الحساسية مثل التجسس أو نقل المعلومات التي اتُّهمت بها شركة هواوي، واستعنت بسببها عدة دول عن استيراد شبكاتها، تحتاج لمعالجة تحفظ لهذه الدول أمنها المعلوماتي، ولكنها لم تكن كافية لتغلق ملف التبادل التجاري بين الصين واليابان، والذي وصل لنحو 310 مليارات دولار في عام 2019، ولكن كل طرف يسعى لتأمين مصالحه، بعيدًا عن القطيعة الكاملة، والتي تتعارض مع مصالح الدول، فالاقتصاد كما السياسة تمامًا، لا يعرف القطيعة الكاملة ولا الاندماج الكامل، ولكن أيضًا وجدت المصلحة فثمة الاتفاقيات والتجمعات التي تضم الدول المستفيدة منها. وثمة مثال آخر على وجود تجمعات دولية الهدف منها دعم مصالح مجموعة من الدول على خريطة القوى الاقتصادية الدولية، مثل البنك الآسيوي للبنية الأساسية، والذي دعت إليه الصين وقدمت الرصيد الأكبر من رأسماله، ودخل حيز التنفيذ في عام 2015، وانضمت له العديد من الدول الأوروبية لاحقًا، إلا أن اليابان وأستراليا لم تنضما لهذا البنك.

هيكل مقابل

بعد عام 1948 تأسس النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي مثلت المؤسسات المالية الدولية عصبه، أو هيكله الرئيس. والذي ضم البنك والصندوق الدوليين، وانضمت إليهما منظمة التجارة العالمية بداية 1995، وسمي فيما بعد بثالوث العولمة. إلا أن الدول الصاعدة، وعلى رأسها الصين، ضاق بها الأمر، وفقدت الأمل في أن تُمثل بشكل عادل في مجالس إدارة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، فاتجهت عام 2015، لإدخال بنك آسيا للبنية الأساسية. ومنذ أيام قليلة أعلن عن التجمع الاقتصادي الذي يضم 15 دولة من بينها الصين، للتعاون الاقتصادي، وفي القلب منه ما يتعلق بالتجارة البينية لهذه الدول. ولم يبق لاستكمال هيكل مماثل لثالوث العولمة، سوى أن تنطلق الصين مستقبلًا لإيجاد منظمة مقابلة لدور صندوق النقد الدولي، حتى يكون لدينا هيكلان متناظران في النظام الاقتصادي العالمي، ليكون نظامًا برأسين، تتنافس على إدارته جبهتان، ولكنهما مختلفتان عن الصراع الأيديولوجي السابق ما قبل العولمة، أي ما بين الرأسمالية والاشتراكية، ولكنه صراع مصالح بين اقتصاديات رأسمالية، وإن كانت الصين ما زالت تتمسك بتوجهها السياسي الشيوعي.

أميركا الجديدة

بلا شك أن العالم يتغير، وإن كان ذلك يحدث ببطء، وثمة دور مهم للدول الصاعدة على خريطة الاقتصاد العالمي الجديد، وكما ذكرت وسائل الإعلام أن التجمع الجديد الذي يضم الصين ونحو 14 دولة أخرى، يمثل نحو 30% من اقتصاد العالم. كل دولة من هذا التجمع لها مصالح معتبرة مع أميركا. وجزء من بنيتها الاقتصادية وحصتها في الاقتصاد العالمي يقوم على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع أميركا، بل البعض منها يتأثر بشكل كبير بوجود الاستثمارات الأميركية مثل اليابان وكوريا، بل وباقي دول تجمع الآسيان. وأميركا التي ما زالت تسيطر على قرابة 23% من الاقتصاد العالمي، من السهولة بمكان أن تراجع سياسات ترامب التجارية والاقتصادية، وأن تعيد عضويتها بتجمع النافتا، لتوجد نوعًا من التوازن في التكتلات الاقتصادية الدولية، كما أنه يتوقع أن تتبنى السياسات الاقتصادية الجديدة لجو بادين، المرشح الفائز في الانتخابات الرئاسية، العمل على إنعاش دور منظمة التجارة العالمية، باعتبارها في الأصل إنجازًا أميركيا.

العالم العربي متفرجاً

وسط هذه الأحداث التي تصنع مستقبل العالم، نجد أن الدول العربية، تعيش أسوأ حالات التشرذم، والصراع وإهدار الموارد، بل نستطيع القول إن جُل الدول العربية ما زالت في إطار تشكيل العولمة الذي تسيطر عليه أميركا، على الرغم من العلاقات التجارية المتقدمة مع الصين. والمؤسف أن الدول العربية الكبرى تسعى لطمث الهوية العربية لاقتصاديات المنطقة، عبر تطبيعها للعلاقات مع الكيان الصهيوني، تمكّنه من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة، كما هو الحال في مجال الغاز الطبيعي بمنطقة شرق البحر المتوسط. ولم نجد ردا فعليا عربيا، سواء من خلال مؤسسات العمل العربي المشترك، أو على مستوى كل قطر على حدة، للتفاعل مع التجمع الاقتصادي الجديد للصين والـ14 دولة الأخرى. وهو أمر يتشابه مع الموقف العربي تجاه بنك آسيا للبنية الأساسية.

صعود غير متوقع للريال الإيراني رغم الإغلاق والعقوبات

على غير المتوقع صعد الريال الإيراني أمام الدولار رغم دخول الدولة في موجة إغلاق، بسبب تفشي كورونا، واستمرار تداعيات العقوبات

طهران ـ **العربي الجديد**

خالفت العملة الإيرانية تحركات الاقتصاد، الذي يشهد عمليات إغلاق لمواجهة تفشي فيروس كورونا الجديد، بجانب استمرار تداعيات العقوبات الأميركية الخانقة، إذا شهد الريال تحسناً ملحوظاً مقابل الدولار في الأيام الأخيرة. وصعد الريال إلى نحو 256 ألف ريال مقابل الدولار الواحد، خلال تعاملات أمس الأحد، مواصلا بذلك موجة الارتفاعات التي سجلها مؤخرا، حيث بلغ نحو 262 ألف ريال للدولار، يوم السبت الماضي. ويقترب الريال من المستويات التي لامسها قرب 230 ألف ريال للدولار، في أعقاب إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، إذ علّقت الأسواق الإيرانية آمالاً على إمكانية تخفيف واشنطن العقوبات الخانقة التي فرضتها إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب. وياتي صعود العملة الإيرانية رغم إعلان الحكومة، السبت الماضي، إغلاق الشركات والأعمال وتقليص السفر بين مدنها الرئيسية، بما في ذلك العاصمة طهران، حيث تكافح أسوأ انتشار لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط.

وشملت إجراءات الإغلاق الجديدة إقفال معظم الشركات والمتاجر والمراكز التجارية والمطاعم، في أكبر مدن إيران (مشهد وأصفهان وشيراز)، وحددت السلطات الإيرانية ما يقرب من 160 بلدة ومدينة متأثرة كنقاط ساخنة لأن هذه المراكز الحضرية لديها أعلى نتائج اختبار فيروس كورونا يومياً للفرد. وتأتي تداعيات جائحة كورونا، بينما يعاني الاقتصاد الإيراني من عقوبات أميركية خانقة استهدفت القطاعات الحيوية على رأسها النفط والبنوك، وذلك منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو/أيار 2018.

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا»، أمس الأحد، عن الرئيس الإيراني حسن روحاني قوله خلال اجتماع لجنة التنسيق الاقتصادي الذي عقدته الحكومة، يوم السبت إن «تقليص اعتماد الميزانية المستدام على النفط، بعد أحد الإنجازات الكبرى لاستراتيجية الاقتصاد المقاوم في البلاد». وتتعرض العملة الإيرانية لاضطرابات حادة دفعتها للتهاوي بنحو 800% منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية قبل نحو عامين، إذ واجهت الدولة شحاً كبيراً في موارد النقد الأجنبي. لكن المسؤولين الإيرانيين حملوا في أكثر من مناسبة من وصفوهم بـ«الانتهازيين» والمضاربين مسؤولية انهيار العملة. واعتبر محمود واعظي، مدير مكتب الرئيس الإيراني، أن الأسعار الحالية للعملة الأجنبية في السوق الإيرانية «غير حقيقية» ولا تتناسب مع حقائق البلاد الاقتصادية.

الريال يقترب من المستويات المتفائلة التي سجلها في أعقاب فوز بايدن

وقال واعظي في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام» في وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، إن «الجهود مستمرة لخفض أسعار العملة الأجنبية وجعلها واقعية». وأضاف أنه «منذ خروج أميركا من الاتفاق النووي تواجه الحكومة من جانب إجراءات الحظر الأميركية غير المسبوقة ومن جانب آخر انتهازيين ونفعيين يرتزقون من ظروف الحظر. انتهازيون يسعون وراء أطماعهم مهما كانت الظروف ولا يتوانون في هذا السبيل عن زعزعة الاقتصاد وخلق التوترات والتذبذبات في مختلف الأسواق». وفاقم انتشار كورونا الواسع في إيران منذ فبراير/شباط الماضي، الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، نتيجة العقوبات الأميركية، لتودع البلاد عامها المالي السابق، على انهيار في العشرين من مارس/آذار، بنمو اقتصادي سالب بنسبة 7,2%، وبتضخم بلغ 41,2% بحسب إعلان البنك المركزي الإيراني. وكان الرئيس الإيراني، قد كشف مؤخراً، أنّ العقوبات الأميركية خفضت 200 مليار دولار من إيرادات إيران، قائلاً: «نواجه في الوقت الحاضر أسوأ أنواع الحظر» الأميركي. وطيلة العامين الماضيين، نتيجة العقوبات الأميركية والتزام الدول بها رغم رفض الكثير منها لهذه العقوبات، لم تتمكن إيران من تصدير نفطها «ولو قطرة واحدة» بالطرق الرسمية، بحسب نائب الرئيس الإيراني، محمد باقر نوبخت. لكن طهران لم تتوان عن الالتفاف على العقوبات، حيث كشفت وكالة «رويترز» في 28 سبتمبر/أيلول الماضي عن قفزة ملحوظة في صادرات النفط الإيرانية خلال هذا الشهر، والتي قدرتها بناء على بيانات من «تانكر تراكرز» وشركتين أخريين، بين 400 ألف إلى 1,5 مليون برميل يومياً من الخام والمكثفات، الأمر الذي يظهر قدرة طهران على الإفلات من قبضة الحظر الأميركي المشدد.

عقوبات وشيكة على «نورد ستريم 2»

برلين ـ **شادي عاكوم**

تتجه الولايات المتحدة لفرض عقوبات وشيكة على الشركات المنفذة لمشروع نورد ستريم 2 في محاولة لوقف خط أنابيب الغاز الطبيعي «نورد ستريم 2»، الذي سيربط روسيا بألمانيا، ووفق مسؤول أميركي كبير فإن الولايات المتحدة الأميركية تزيد من ضغط العقوبات على الشركات الأوروبية المشاركة في مشروع نورد ستريم 2.

وقال ممثل رفيع المستوى للحكومة الأميركية في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية نشرت السبت، إن خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 لن ينفذ، مشيراً إلى أن الدعوات توجه لهم لتحذيرهم ومنحهم الوقت للخروج»، موضحاً أنه بدلا من ضخ المزيد من المال في خط الأنابيب والأنشطة ذات الصلة، من الأفضل للشركات استخدام شروط القوة القاهرة الموجودة في العقد. ولم يقدم المسؤول الأميركي، الذي لم تكشف الوكالة عن هويته، أي معلومات بشأن الشركات التي سيتم الاتصال بها على وجه التحديد، واكتفى بوصف نورد ستريم 2 بأنه «مشروع جيوسياسي ستستخدمه روسيا لابتزاز الدول الأوروبية».

وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة الأميركية حددت عددا من الشركات والأشخاص الذين سيواجهون الإجراءات العقابية الأولى بموجب قانون العقوبات ضد نورد ستريم 2، وبأنه يتم حاليا الاتصال بالمتضررين وإبلاغهم بشأن العقوبات الوشيكة. إلى ذلك، أبرز المسؤول أن أول تقرير حكومي بهذا الشأن سيقدم إلى الكونغرس في الأسابيع المقبلة، وسيتم تسمية الأشخاص والشركات الذين يحتمل أن ينتهكوا القانون، مشددا على أنه ينبغي على مؤيدي نورد ستريم 2 ألا يأملوا في تغيير موقف الحكومة في واشنطن، لأن قانوني «بيبسا» و«بيبكسا» ينصان على عقوبات إلزامية ومدعومان من الحزبين، وهذا يعني أن العقوبات تكون نافذة بغض النظر عمن يجلس في المكتب البيضاوي». ويعد الرئيس المنتخب جو بايدن من منتقدي مشروع نورد ستريم 2 عندما كان نائبا للرئيس السابق باراك أوباما، ووصف حينها خط الأنابيب بأنه صفقة سيئة بشكل أساسي لأوروبا».

وكان ترامب قد أمر في نهاية 2019 بأول التدابير العقابية ضد شركات معينة تشارك في بناء خط نورد ستريم 2، وسرت هذه العقوبات بالدرجة الأولى على سفن سويسرية لدفن أنابيب الغاز في قاع البحر. ووفق الإدارة الأميركية فإن هذا الخط سيؤدي إلى زيادة اعتماد ألمانيا على مصادر الطاقة الروسية، ويهاجم ترامب المشروع باستمرار عبر موقع تويتر. وفي المقابل، تقول ألمانيا إن ترامب يعارض المشروع لمجرد توفير أسواق لتصريف إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري.

وتقول موسكو إن الولايات المتحدة تسعى لإفساد المشروع لضمان أن يتمكن مزودو الغاز الطبيعي الأميركيون من بيع الصادرات إلى سوق الاتحاد الأوروبي بسعر أعلى من سعر روسيا. ويلعب ميناء العبّارات زاسنيتس دورا محوريا في بناء خط الأنابيب بتقديم خطي أنابيب بطول إجمالي يقدر بـ2460 كيلومترا، ولا تزال 150 كيلومترا فقط لإكمال هاتين القطعتين.

واشنطن ترى في المشروع دعما للغاز الروسي وخطرا على مصالحها

سفينة مدّ الأنابيب الروسية «أكاديميك تشيرسكي» (فرانس برس)

العقوبات الأميركية تسببت بانهيار العملة (Getty)